FTDES
المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
Observatoire Social Tunisien
المرصد الاجتماعي التونسي
FORUM TUNISIEN POUR LES DROITS ÉCONOMIQUES ET SOCIAUX
عدد: 91

نشرية شهر أفريل 2021

841
تحركا احتجاجيا

14
حالة إنتحار و محاولة إنتحار

307
مهاجر(ة)

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية
2 شارع فرنسا عمارة ابن خلدون (الناسيونال سابقا)
الطابق الثاني شقة 325 تونس باب بحر 1000
الهاتف: 129 325 71 (216+) الفاكس: 128 325 71 (216+)
contact@ftdes.net www.ftdes.net

FRIEDRICH EBERT STIFTUNG
CCFD TERRE SOLIDAIRE
Soyons les forces du changement

المقدمة

لم يتوقف عجز النخبة السياسية الحاكمة في تونس عند عدم امتلاك برنامج ورؤيا واضحة لحل الازمة الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة وانقاذ ملايين التونسيين من الجوع بل ان جائحة كورونا عرَّت عجزا في التعاطي مع هذا الطارئ الصحي إذ عجزت الحكومة وحزامها البرلماني في الاستجابة لاستغاثة المواطنين في مواجهة الوباء. وهكذا اصبح التونسي محاصرا بين خطرين : خطر الجوع وخطر الوباء.

والخطران هما نتاج منطقي لخيارات اقتصادية واجتماعية فاشلة ولازمة سياسية بدأت تطحن عظام الجميع. ولعل اولى الأعناق التي تُدَقْ وأولى العِظام التي تُطْحَنْ هي عظام المهمشين واصحاب المطالب العادلة وحلقات الهشاشة من معطلين ومتضررين من التشغيل الهش ومسحوقين اقتصاديا واجتماعيا وفِي مقدمتهم النساء اللاتي يعانين من العنف الاقتصادي وغياب تكافؤ الفرص والتمكين الاقتصادي.

وفِي الاثناء يراكم عجز النخبة السياسية من حجم الازمة التي تعيشها البلاد ويدفعها نحو سيناريو انفجار اجتماعي جديد يمكن استشراف شكله رغم صعوبة تحديد زمنه. ومن ملامح هذا العجز فشل الحكومة في فرض اجراءات وتدابير وقائية تُبقِي على الوضع الوبائي في وضعية مستقرة ويمكن التعامل معها من حيث تخفيف الضغط على المؤسسات الاستشفائية.

أزمة ثقة في الدولة

طيلة شهر أفريل لاح التباعد بين ما تنطق به الحكومة، في علاقة بمواجهة موجة ثالثة صعبة من انتشار فيروس كوفيد، وما ينتهجه المواطن من سلوكات. فالحكومة تنطق بما لا تستطيع تفعيله على ارض الواقع. وهو ملمح من ملامح ازمة مستعصية تبدأ بازمة الثقة وتنتهي إلى انفجار اجتماعي.

وقد شهد شهر افريل تسجيل 55 الف و751 اصابة جديدة تم التكفل ب4.69 ٪ منهم في المؤسسات الاستشفائية فيما تُرِكَ بقية المصابين لمصيرهم في مواجهة سماسرة الاكسيجين. ولئن تبدو نسبة التكفل ضعيفة الا أن نسبة المقيمين في المشافي والمصحات الخاصة زادت بنسبة 116٪ ما يعني ان هذه المؤسسات اشتغلت فوق طاقتها طيلة شهر افريل دون ان تنجح الحكومة في وضع تدابير وقائية يلتزم بها الناس وتخفف الضغط على المؤسسات الصحية والإطار الطبي وشبه الطبي لدرجة الاقتراب من نفاذ مخزون الاكسيجين في مستشفى الحبيب بورقيبة بصفاقس مما يهدد حياة عشرات المقيمين من مرضى كوفيد.

كما سجل شهر افريل زيادة في عدد الحالات التي احتاجت الى العناية المركزة بنسبة ناهزت 59 ٪ وزيادة في نسبة من احتاجوا للتنفس الاصطناعي بنسبة 50 ٪ فيما بلغ عدد حالات الوفايات الجديدة جراء كورونا 2020 ضحية.

مجمل هذه المؤشرات تؤكد دون شك اننا نواجه موجة ثالثة دون بوصلة ودون خطة مسبقة رغم ما نطق بها المختصون بخصوص فرضية انتشار الفيروس مجددا الا ان ادارة الازمة استمرت في الارتجال سواء على مستوى الخطة الوقائية او على مستوى توفير اللقاحات. ورغم ارتفاع نسق التلقيح اليومي من حوالي 4 آلاف تلقيح يوميا بداية شهر افريل وصولا الى 13 الف و629 تلقيح يومي في 30 افريل الا ان الحكومة تبدو على أبواب عجز جديد في تحقيق الأهداف التي تحددها اذ سبق وان أعلن وزير الصحة العمومية ان الهدف هو تلقيح 3 مليون تونسي بحلول شهر جوان لكن مضى شهر ونصف على انطلاق حملة التلقيح ليلامس عدد من حصلوا على الجرعة الاولى بنهاية شهر افريل 386 الف وعدد من حصلوا على الجرعة الثانية 90 الف.

وواجه التونسيون ثلاث أزمات أساسية في مواجهة الوباء : ازمة اجراء التحاليل وارتفاع كلفتها والحصول على نتائجها في مواعيد زمنية معقولة وازمة التكفل بذوي الاعراض الخطرة في المؤسسات الصحية وازمة الحصول على التلقيح. وتنضاف الى هذه الازمات الثلاث الازمة الاتصالية للقائمين على الحكم لترجمة الخطر للناس ولتسهيل تطبيق الاجراءات الوقائية التي تنطق بها الحكومة.

هذا الوضع افرز تباعدا جليا بين السلطة والشارع فاللاّ تفاعل مع قرارات الحكومة يكشف ازمة الثقة بين المواطن والدولة وهذا يخلق نوعا من العصيان المدني وعدم الاعتراف بقوانين الدولة وهذا ما يفسّر جنوح التحركات الاحتجاجية نحو العنف والعشوائية والحركات الاجتماعية الذهاب نحو الأقصى في فرض مطالبها.

هذه الازمة الصحية غير المسبوقة والتي راح ضحيتها 10 و894 تونسيا لم تمنع الحكومة من الاستمرار في سياسة المخاتلة لتمرير خياراتها الموغلة في خلق الهشاشة ومزيد التفقير، اذ ترافق حلول شهر رمضان مع بداية الرفع التدريجي عن المواد المدعمة ليشهد شهر رمضان زيادة في سعر الحليب وسعر المحروقات وبالتالي، كما فعلت سابقاتها، استغلت الحكومة انشغال المواطن بشهر رمضان لفرض زيادات وهو سلوك مؤسسات لم تتطور نحو خدمة المواطن بل تمالاحتفاظ بمكانة دولة الرعايا بدل دولة المواطنين. وهذا امر تأكد من خلال السلوك السياسي لرئيس الحكومة ورئيسي البرلمان والجمهورية فالقطيعة السياسية المستمرة لا يمكنها ان تترك مجالا للانقاذ بل هي الظل الجديد للازمة الشاملة التي فاقمت الوضع الاجتماعي وزادت من ضبابية الوضع الاقتصادي والتربوي وتركت الشعب يواجه إبادة صحية واجتماعية: الوباء والجوع.

احتجاجات شهر أفريل

سجّل شهر افريل تراجعا في نسق التحركات الاحتجاجية ناهز 26 ٪ مقارنة باحتجاجات شهر مارس (841 تحرك احتجاجي مقارنة ب1138 تحرك احتجاجي مسجل في شهر مارس) الا انه في المقابل سجل زيادة قياسية بلغت 230 ٪ مقارنة بنفس الشهر من العام الماضي. وإن دلّ هذا الرقم على شيء فهو يدل على تفاقم الوضع الاجتماعي والذي فرض فيه الوباء تحديات جديدة وضغوطات جديدة سواء على مستوى استقرار نسبة النمو الاقتصادي دون الصفر او على مستوى فقدان مواطن الشغل والمقدرة وفقا للهياكل رسمية بحوالي 400 الف موطن شغل. الا ان المناخ السياسي لا يوفر اي أفق لحل الازمة باعتبار حالة الصراع السياسي القائمة والمستمرة بين مؤسسات الحكم.

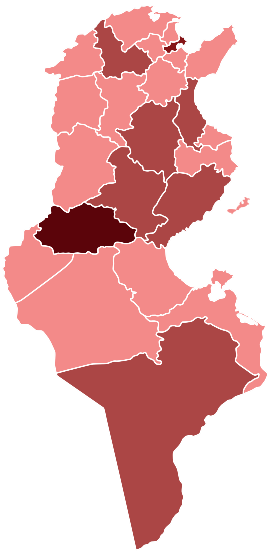

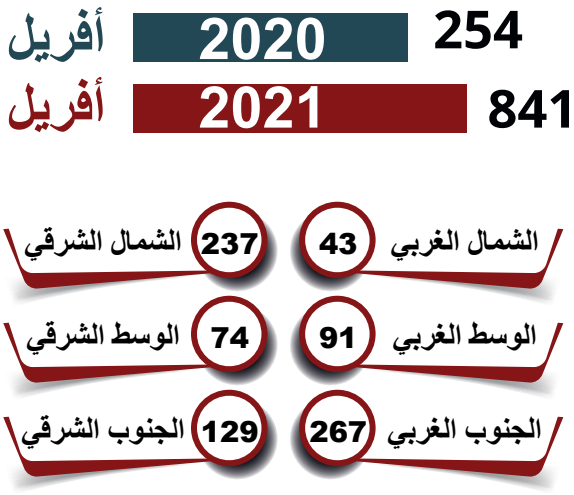

وقد شهد شهر افريل تسجيل 841 تحركا احتجاجيا حوالي الثلث منها سُجِّلت في مناطق الشمال شرقا وغربا. وقد شهدت التحركات الاحتجاجية في هذه المناطق زيادة بنسبة 19 ٪ مقارنة بشهر مارس. في المقابل تراجع منسوب التحركات الاحتجاجية في مناطق الجنوب شرقا وغربا بنسبة ناهزت 27٪ مقارنة بشهر مارس ورغم هذا التراجع ما تزال هذه المناطق تمثل مركز الثقل الاحتجاجي حيث تناهز نسبة الاحتجاجات فيها خلال شهر افريل حوالي 47 ٪ من مجموع الاحتجاجات الجملية المرصودة.

وتاتي ولاية قفصة في صدارة المناطق الأكثر احتجاجا وهي التي عاشت على وقع 222 تحركا احتجاجيا تليها ولاية تونس ب190 تحركا احتجاجيا ثم تتوزع باقي الاحتجاجات باعداد متقاربة في بقية الجهات وهي في حدود 61 تحركا احتجاجيا في تطاوين وبمعدل 35 تحرك احتجاجي في كل من باجة وبوزيد وقابس وقبلي ومدنين والقيروان.

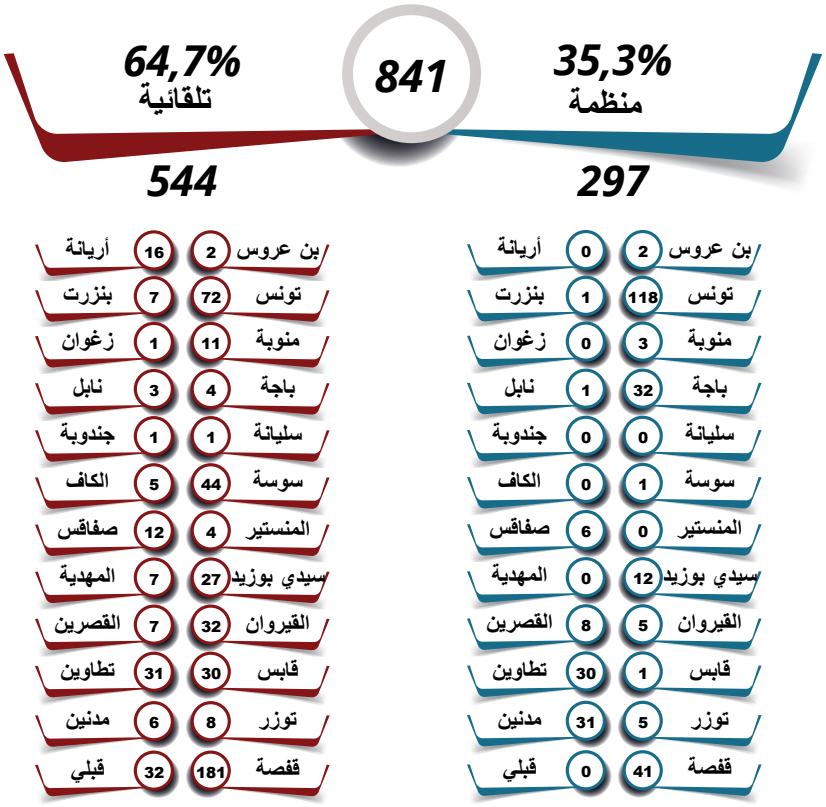

كما زاد خلال شهر افريل نزوع الاحتجاجات الاجتماعية نحو العنف والعشوائية بنسبة ناهزت 2.8 ٪ لتقدر نسبة الاحتجاجات العشوائية ما يناهز 81.7 ٪ من مجموع احتجاجات شهر افريل. وباستثناء ولايات بنزرت وصفاقس والمهدية وسليانة والمنستير وسيدي بوزيد والقيروان والتي غلب فيها الطابع غير العشوائي للاحتجاجات كانت التحركات الاحتجاجية في بقية الجهات ذات طابع عنيف خاصة في ولايات تونس وقفصة وتطاوين وقبلي ومدنين وقابس. وتصل نسبة الاحتجاجات العشوائية او تلك التي تنزع نحو العنف في قفصة الى 95 ٪ وتصل الى 96.7 ٪ في قابس واريانة وهي في حدود 100٪ في جندوبة.

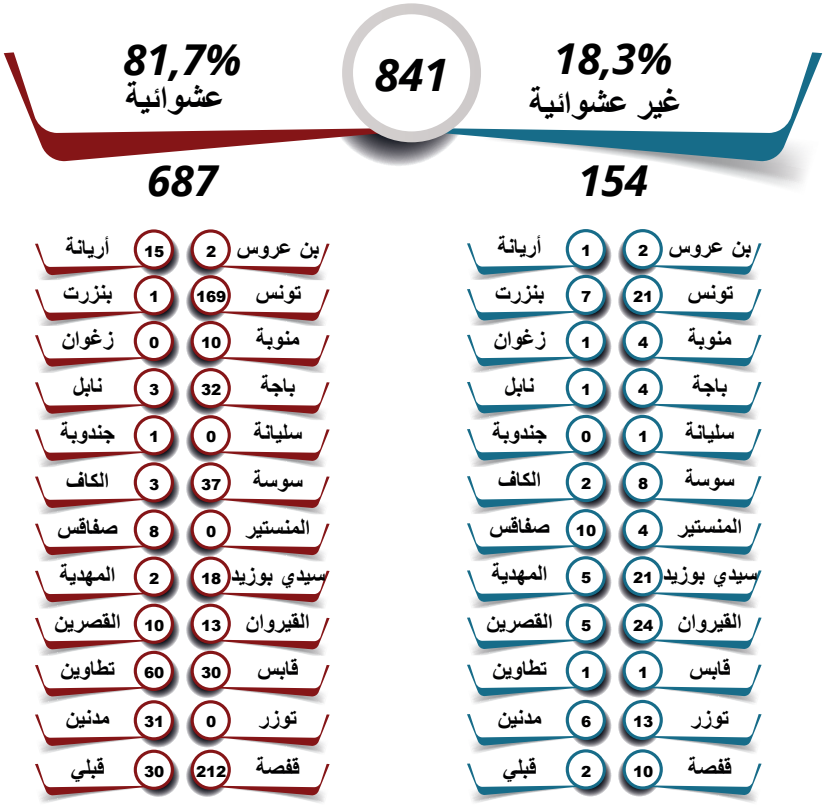

التصنيف	النسبة
اجتماعي	42%
اقتصادي	32%
البنية التحتية	11%
إداري	12%
مؤسساتية خاصة	3%
سياسي	4%

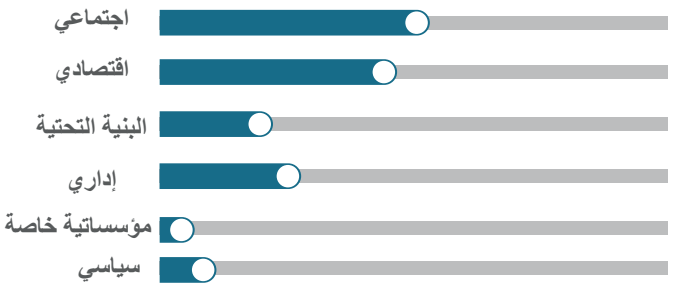

المطالب والاشكال الاحتجاجية

ما تزال المطالب الاقتصادية والاجتماعية في صدارة المطالب التي تدفع الناس لخوض أشكال مختلفة من الاحتجاج وقد مثلت خلفية ل74 ٪ من التحركات المرصودة طيلة شهر افريل تليها الاحتجاجات ضد الادارة بنسبة 12 ٪ والاحتجاجات من اجل البنية التحتية بنسبة 11 ٪.

ويمثل الاعتصام ابرز الاشكال الاحتجاجية التي خاضها المحتجون وذلك بنسبة 53.6 ٪ وقد بلغ عدد ايام الاعتصامات المرصودة خلال شهر افريل 451 يوم اعتصام. يليه الإضراب بنسبة 14.5 ٪ ثم الوقفات الاحتجاجية بنسبة 13٪ وصولا الى غلق مقرات العمل بنسبة 7٪.

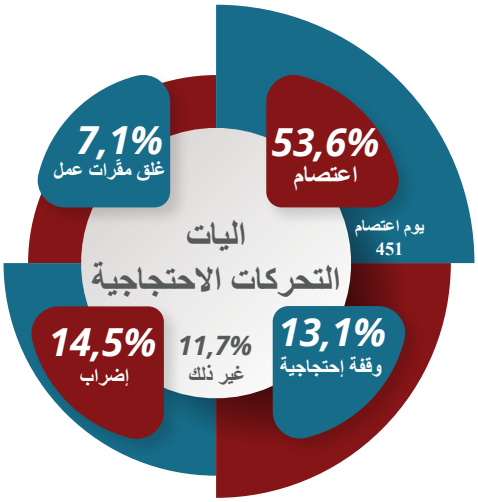

وقد تعلقت ٪51 من احتجاجات افريل بالقطاع العمومي يليه القطاع التربوي بنسبة ٪9 والبيئة ب٪6 وتوفير مياه الشرب ب٪3 وغيرها.

القطاع	النسبة
تربوي	9 %
بيئي	6 %
صحي	2 %
امني	2 %
قانوني	9 %
رياضي	1 %
الحق على الماء	3 %
فلاحي	3 %
نقل	1 %
قطاع خاص	18 %
قطاع عمومي	51 %

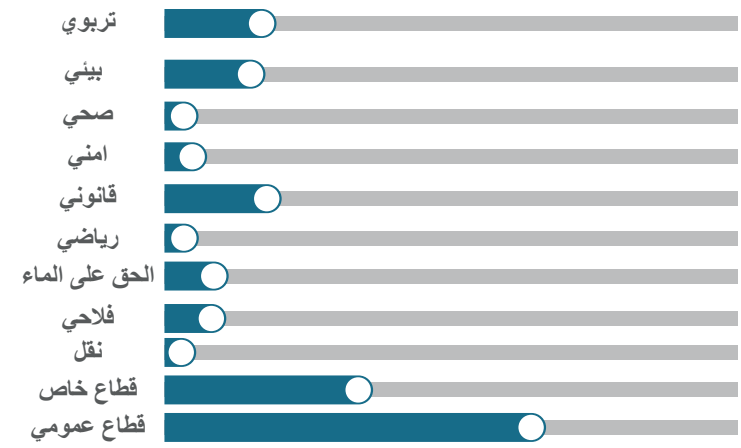

اما الفاعلون فقد كانوا المعطلون عن العمل سواء من حملة شهادات العليا او من دونها وذلك بنسبة 24 ٪ يليهم الموظفون (18٪) ثم العمال (16 ٪) والسكان والصحفيين والتجار والفلاحين والأولياء والنشطاء والطلبة واعوان الأمن والأطباء وغيرهم وذلك بنِسَب متفاوتة.

اما بالنسبة للمطالب فقد تعلقت بدرجة اولى بالحق في التشغيل (34٪) وبتحسين ظروف العمل (23٪) والحق في التنمية (16٪) والاحتجاج من اجل الحق في الماء والحق في توفير الخدمات ومن اجل توفير المواد الاساسية وغيرها من المطالب.

ومثلت مقرات العمل والطرقات ابرز فضاءات التحرك الاحتجاجي بنسبة 18٪ تليها المؤسسات التعليمية ب12٪ ثم مقرات الإدارات الرسمية (ولايات وزارات شركة فسفاط قفصة بنسبة 8٪) ثم مقرات الانتاج والمقرات الإدارية ووسائل الاعلاموصولا الى السجن (1٪) وكذلك مراكز الأمن والمستشفيات.

وتاتي السلطة المركزية في طليعة الجهات التي يتوجه اليها المحتجون بمطالبهم تليها السلطات الجهوية ثم المؤسسات الخاصة والولاة والوزارات وصولا الى رئاسة الجمهورية في ذيل الترتيب بنسبة 1٪.

فضاءات التحركات الاحتجاجية	
مقرات عمل	18 %
الطرقات	18 %
المؤسسات التعليمية	12 %
مقر الولاية	11 %
مقرات المعتمديات	8 %
مقرات الوزارات	8 %
شركة فسفاط قفصة	8 %
مقرات الانتاج	5 %
المقرات الإدارية	5 %
وسائل الإعلام	5 %

اهم فاعلي التحركات الاحتجاجية	
الموظفون	18 %
العمال	16 %
العاطلين عن العمل	16 %
شباب	12 %
المعلمين/الاساتذة	11 %
اخر	10 %
اصحاب الشهائد العاطلين عن العمل	8 %
السكان	5 %
لصحفيين	5 %
السائقين	4 %

الهجرة غير النظامية خلال شهر أفريل 2021

شهد شهر أفريل عوامل مناخية غير مستقرة في اغلبه حيث سجلت إيطاليا خلال هذه الفترة وصول مهاجرين في 11 يوما من جملة أيام الشهر ليبلغ جملة الواصلين الى إيطاليا بطريقة غير نظامية منذ بداية السنة من مختلف الجنسيات 9013 مهاجرا غير نظامي منهم 1385 مهاجرا تونسيا أي بنسبة 15%. وقد بلغ عدد المهاجرين التونسيين الواصلين الى إيطاليا خلال شهد افريل 307 مهاجرا في حين أحبطت السلطات التونسية 42 عملية اجتياز ومنعت 409 مهاجرا من الوصول الى السواحل الإيطالية انطلاقا من تونس. ليصبح عدد عمليات الاجتياز المحبطة منذ بداية السنة 195 عملية اجتياز أي بنبة زيادة ب 242% مقارنة بنفس الفترة من سنة 2020. كما منعت السلطات التونسية 3027 مهاجرا منذا بداية السنة من الوصول الى السواحل الإيطالية أي بنسبة زيادة ب 170%. في حين ارتفع عدد الواصلين مقارنة من التونسيين مقارنة بسنتي 2020 و 2019 لكنة انخفض ب 27% مقارنة بسنة 2018.

توزيع الواصلين الى إيطاليا حسب الأشهر خلال سنة 2021

	الواصلين	الرجال	النساء	القصر مع مرافقة	القصر دون مرافقة
جانفي	84	66	5	0	13
فيفري	660	525	16	12	107
مارس	334	279	9	4	52
أفريل	307	280	7	3	17
المجموع	1385	1150	37	19	189

بلغت جملة عدد القصر التونسيين الواصلين الى إيطاليا بطريقة غير نظامية 208 قاصرا أي بنسبة 16.8% من جملة القصّر الواصلين الى إيطاليا من مختلف الجنسيات. مشاركة القصر والاناث خلال السنوات الأخيرة يعكس تحولا للمشروع الهجري نحو المشروع العائلي شيئا فشيئا ويبرز ضعف مؤسسات الرعاية الاجتماعية والتربوية في الإحاطة بهذه الفئات الهشة.

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة حسب الجهات خلال شهر أفريل

	مدنين	قابس	صفاقس	المهدية	المنستير	سوسة	نابل	تونس	بنزرت	جندوبة
جانفي	*	*	41,1%	17,6%	*	5,8%	11,7%	17,6%	5,8%	*
فيفري	3,3%	1,6%	26,6%	25%	6,6%	5%	18,3%	13,3%	3,3%	*
مارس	*	*	52,2%	12,8%	2,5%	7,6%	20,51%	5,1%	*	*
أفريل	3%	*	51,5%	*	9%	6%	12,12%	15,1%	3%	*
المجموع	2%	0,6%	40,5%	15,5%	4%	6%	16,81%	11,4%	2,7%	*

*** وجود هذه العلامة لا يعني ان هذه الجهات لا تشهد عمليات اجتياز لكن المعطيات الرسمية المنشورة في البلاغات لم تتضمن عمليات اجتياز محبطة في هذه الجهات**

تؤثر عوامل عديدة في عمليات الاجتياز المحبطة وتوزعها الجغرافي مثل المسافة عن السواحل الإيطالية ونشاط شبكات التهريب وتركّز الراغبين في الهجرة وهي عوامل تتركز مجتمعة في ولاية صفاقس والذي جعلها تستحوذ على 40.5% من جملة عمليات الاجتياز المحبطة.

توزيع المجتازين حسب الجنسيات خلال شهر أفريل

	تونسيون/ات	غير تونسيين/ات
جانفي	16,8%	83,2%
فيفري	45,1%	54,9%
مارس	46,6%	53,3%
أفريل	46,8%	53,2%
المجموع	38,85%	61,15%

فرضت زمنية الهجرة غير النظامية المشاركة المكثفة للمهاجرين من جنوب الصحراء نتيجة وضعية الهشاشة التي يعانونها وصعوبة اندماجهم في المجتمع التونسي نتيجة العراقيل القانونية والإدارية وحجم الانتهاكات الذي يجعل المشروع الهجري لديهم أولوية قصوى. تتغذى شبكات الهجرة غير النظامية من الوضعية الصعبة للمهاجرين من جنوب الصحراء لتنشط بكثافة ويتسبب شجعها في مأسي إنسانية برزت بكثافة خلال هذه السنة وكان ضحية هذه المآسي أساسا من المهاجرين من جنوب الصحراء.

توزيع عمليات الاجتياز المحبطة خلال شهر أفريل

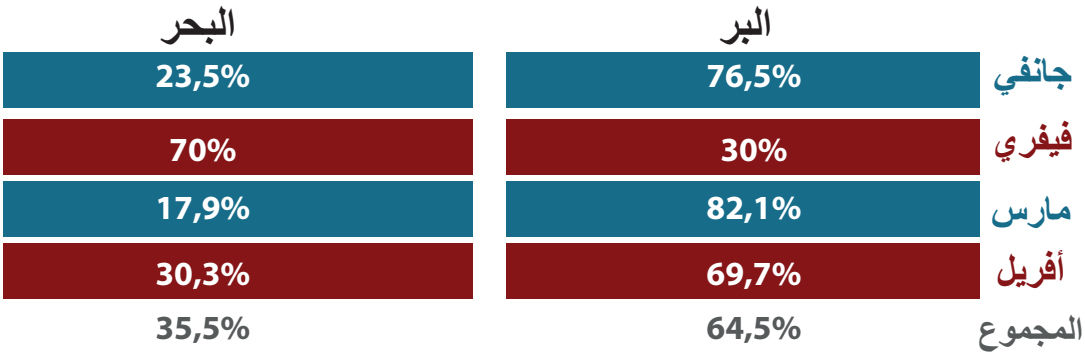

تسجل السلطات الأمنية التونسية برا وبحرا أرقاما قياسية في عدد عمليات الاجتياز المحبطة وتتطور من شهر الى آخر بفضل المساعدات التقنية واللوجستية الأوروبية ونتيجة للخضوع لهذه الضغوطات في ظرف سياسية واقتصادي واجتماعي صعب تمر به تونس يجعلها في وضعية هشاشة إزاء الشريك الأوروبي. تؤثر الإجراءات الأمنية المتخذة تحت عنوان ما يسمى بمكافحة الهجرة غير النظامية على حرية تنقل التونسيين في وطنهم وحرية تنقل المهاجرين داخل البلاد التونسية فقد أصبحت جزيرة قرقنة بمثابة الحصن والتي يصعب الولوج اليها لغير اصيلي الجزيرة الا من تبدو على ملامحهم الرفاهية المادية. كما أصبح وجود المهاجرين من جنوب الصحراء في المدن والقرى الساحلية محل متابعة امنية مكثفة ليصبح وجودهم ترافقه شبهة محاولة اجتياز الحدود حتى اثباتهم العكس.

مآسي الهجرة غير النظامية على السواحل التونسية

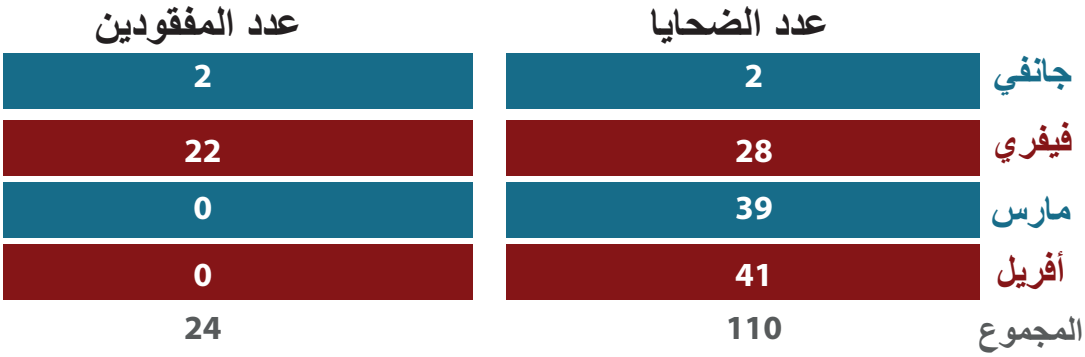

شهد شهر افريل مأساة إنسانية كبرى على السواحل التونسية بعد غرق مركب على متنه اكثر من 40 مهاجرا. رافق هذه المأساة الإنسانية صمت رسمي تونسي للأسف ربما لان الضحايا من جنوب الصحراء. تبرز هذه المأساة قصور المقاربات الأمنية التي كرست سياسة الإفلات من العقاب لشبكات ترتع دون متابعة حقيقية لنواتاتها الصلبة. كما تؤكد الكلفة الإنسانية الباهضة خلال هذه السنة جنوح السياسات والتعاون الأوروبي التونسي نحو المنع وليس نحو البحث والإنقاذ. حيث تخصص كل المعدات التقنية واللوجستية للمنع ولا تتوفر المعدات الكافية للبحث والإنقاذ.

الانتحار ومحاولات الانتحار

اصبح من الصعب العثور على حالات ومحاولات انتحار عبر عينة الرصد التي نشتغل عليها. فهل يعني هذا ان الظاهرة اختفت او خفت ؟ الاجابة هي ربما لم تعد الظاهرة تجد طريقها الى النشر والأخبار تماما كما كان يحصل قبل سنوات قليلة

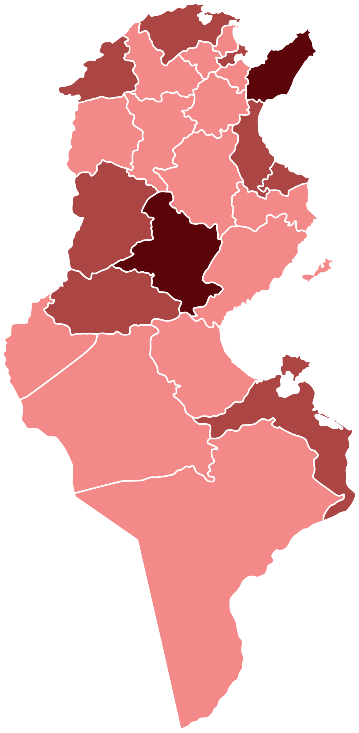

وتشير الأرقام المرصودة طيلة شهر افريل الى محاولة 14 شخصا الانتحار وقد تغيرت الخارطة حيث تصدرت ولايتيْ نابل وسيدي بوزيد المناطق الأكثر تسجيلا لحالات ومحاولات الانتحار بثلاث حالات لكل جهة تليها ولايتيْ سوسة والمنستير بحالتيْ انتحار لكل جهة فيما توزعت بقية الحالات بمعدل حالة او محاولة انتحار في كل من مدنين والقصرين وقفصة وجندوبة.

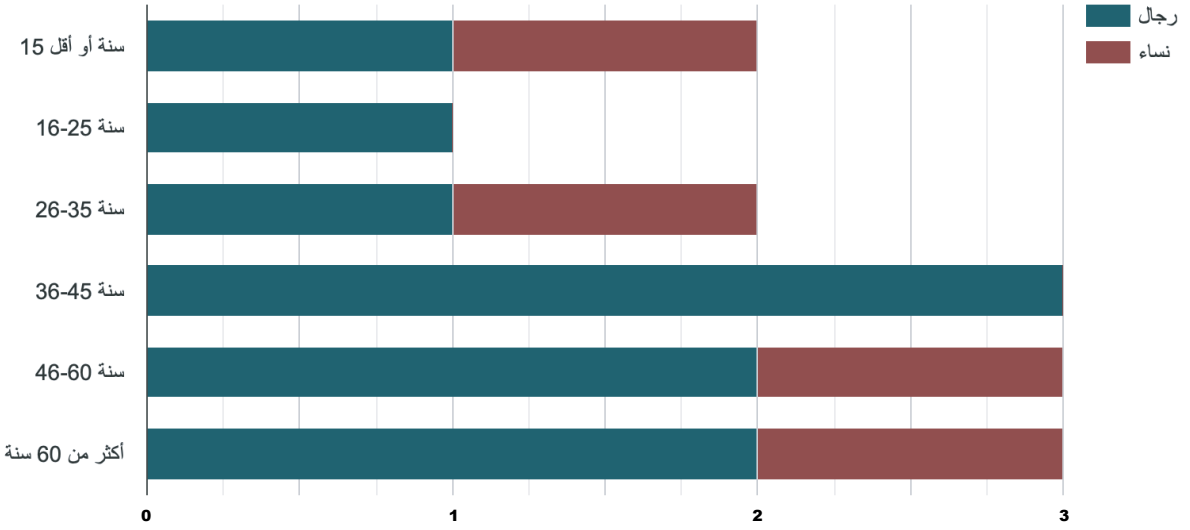

	15 سنة او اقل	16-25 سنة	26-35 سنة	36-45 سنة	46-60 سنة	اكثر من 60 سنة
ذكور	1	1	1	3	2	2
إناث	1	0	1	0	1	1
المجموع	2	1	2	3	3	3

وبخصوص التوزيع الجنسي مثل عدد الذكور الذي اقدموا او حاولوا الانتحار نسبة ٪71.4 وتمثل الشريحة العمرية 36-60 سنة الأكثر اقداما على الانتحار. كما تم رصد انتحار ثلاث مسنين بينهم امرأة وانتحار طفلين.

وقد مثل الانتحار شنقا ابرز أشكال الانتحار وذلك بنسبة 57.1. ٪ يليه حرق النفس بنسبة ٪28.6 ثم إلقاء النفس بنسبة ٪14.3

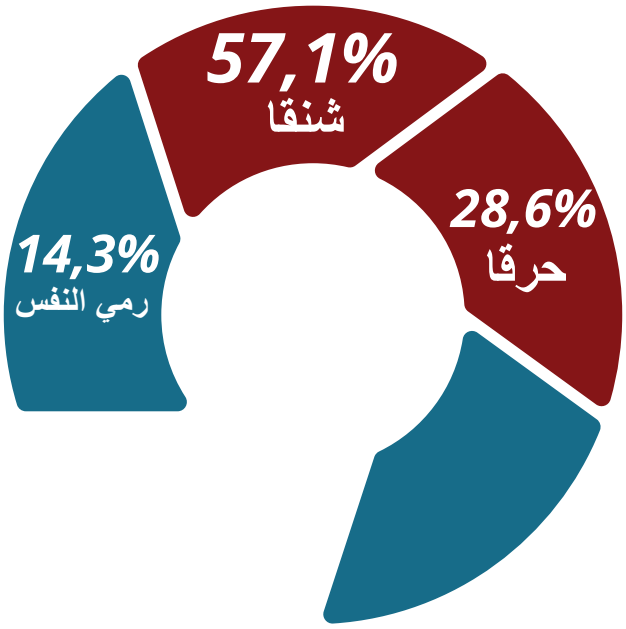

العنف

لم تكن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمستجدات الصحية المميزة لشهر أفريل 2021، إلا حافزا مضاعفا لمنسوب العنف بصفة عامة ودافعا لتكوين مناخ عام متفجر منتج للجريمة بكل اشكالها.
وصحيا، عرفت البلاد موجة ثالثة لانتشار فيروس كوفيد 19 اتسمت بارتفاع في عدد الإصابات والوفيات رافقها سوء تصرف في التلاقيح وحالة من الضبابية والتذبذب في السياسة الاتصالية للحكومة فيما يهم الجائحة الصحية..
وسياسيا، تواصلت مع شهر أفريل خطابات العنف والكراهية والتحريض بين الفرقاء السياسيين ومن قبل عدد من أعضاء مجلس نواب الشعب، زادتها حدة موجة التسريبات والاشاعة وثقافة الإفلات من العقاب وضعف الدولة مقابل المجموعات المتنفذة.

أما اجتماعيا واقتصاديا اقرت الحكومة تمديد في فترة حظر التجوال تزامن مع حلول شهر رمضان بما يرافقه من ارتفاع في حجم المصارف وغلاء في المعيش زاد في تعميق الازمة الاقتصادية وتداعياتها الاجتماعية، وكل هذا يأتي في ظل غياب تام لاي إجراءات استثنائية مصاحبة او داعمة للفئات الهشة من قبل الحكومة بل بالعكس من ذلك سجل الشهر ترفيع جديد في أسعار المحروقات وبداية انطلاقة لسياسة الرفع الجزئي للدعم..
عناصر مركبة متكاملة كلها مجتمعة، كانت دافعا ومكونا لمناخ عام متازم يطغى عليها حالة من الغضب المبطن وعدم الرضاء وانعدام الثقة سرعان ما طفت نتائجها على سطح احداث شهر افريل وتجلت في جنوح عام نحو الجريمة والعنف باشكاله المختلفة.

- عنف انفعالي جاء في شكل أحداث شجار بين اجوار حيث خلف في معتمدية السرس من ولاية الكاف حالة وفاة وادى في حي ابن خلدون إلى فقئ شاب لعين اخر، وفي صفاقس خلفت مناوشة كلامية بين شخصين في طابور أمام أحد المخابز وفاة كهل بعد إصابته بلكمة.. اما في منوبة فادى شجار بين جارين الى استعمال أحدهما لبندقية صيد واطلاقه النار عليه. وفي سوسة خلف شجار بين شخصين الى قطع أحدهما اصبع الاخر.

- عنف مروري حيث شهد الشهر سلسلة من حوادث المرور القاتلة لعل أبرزها حادثة وفاة الام امام مرأى ابنيها.

- عنف امني، اين مثل الشهر مجال لانتهاكات وعمليات تشهير وعدم احترام للحقوق الفردية وحريات التونسيين من قبل الجهاز التنفيذي للدولة "الأمن" حيث قام أمنيون خلال شهر رمضان بغلق عدد من مقاهي العاصمة وإخراج حرفائها فضلا عن اقتحام مقهى مرخص لها في ولاية صفاقس وتعمد التشهير بمريديها مع تعنيف صاحبها..

- عنف افتراضي، ففضلا عن ما تسجله مواقع التواصل الاجتماعي من تبادل للسباب والشتم والثلب وما تعرفه بصفة دورية من تناحر وخصومات بين السياسين يولي خلاله الجميع الاهمية لعدد المتابعين فقط بعيدا عن كل ما هو قيمي وأخلاقي.. شهد شهر افريل ظهور لعنصر جديد وهو مسلسلات رمضان بما حملته من مشاهد عنف وتشويه لكل أدوار السينما التربوية والتوعوية المجتمعية.

- عنف اجرامي، تعددت أشكاله خلال شهر افريل واتخذ في غالبيته توجه عام نحو الأقصى بعيدا عن ضبط النفس او التعقل فالخلاف الذي سجل مثلا بين عائلتين في منطقة جبل جلود ادى سريعا الى معركة حامية الوطيس تواصلت على امتداد 5 ايام متتالية وخلفت اصابات متفاوتة الخطورة واضرار مادية لمنازل وعربات. أما في باب الخضراء فكانت في شكل حادثة اعتداء فضيعة بواسطة سكين لزوج على زوجته وسط السوق وعلى مراى الجميع .. وتجلى في ولاية القصرين في حادثة قتل شقيقين لعمهما بسبب خلاف عائلي.

- عنف مسلط على الطفل والمراة، كان العنف الجنسي ابرزه أين سجل شهر افريل حادثة اعتداء كهل على طفلة ال14 سنة في ولاية نابل واعتداء ثلاثة شابان على طفلة في نفس السن وفي نفس المنطقة.. وعرفت أحد المؤسسات الصحية حادثة تحرش لحارس بإحدى العاملات هناك كما تعمد احد القيمين في معهد بتونس العاصمة للتحرش بتلميذة سنها 15 عاما.

كما شهدت الشهر حالة سوء معاملة وتنكيل لطفل متوحد في احد مراكز الرعاية اين تعمد المربيات توثيقه بجهاز تسخين ما ادى الى اصابته بحروق من الدرجة الثانية...

وبلغة الأرقام احتل العنف الاجرامي المرتبة الاولى في حصيلة رصد فريق المرصد الاجتماعي التونسي أين مثل نسبة 78.6% من المجموع العام يليه في ذلك العنف في الفضاء العام أين مثلت نسبته 9.5% فالعنف المؤسساتي الذي كان في حدود ال7.1%.

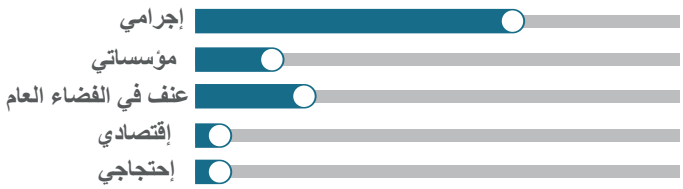

القطاع	النسبة
إجرامي	78,6%
مؤسساتي	7,1%
عنف في الفضاء العام	9,5%
إقتصادي	2,4%
إحتجاجي	2,4%

وعلى غرار الاشهر السابقة احتل الشارع المرتبة الاولى ضمن الفضاءات التي تشهد أحداث عنف خلال شهر افريل أين سجل 42.9% من الحصيلة الجمليّة للعنف لتأتي بعده الفضاء العائلي وهو المسكن والذي شهد 26.2% من أحداث العنف المسجل خلال الشهر. وتتوزع بقية الأحداث بين المؤسسات التربوية (9.5%) فمؤسسات الإنتاج الاقتصادي (7.1%) فالمقرات الادارية (4.8%).

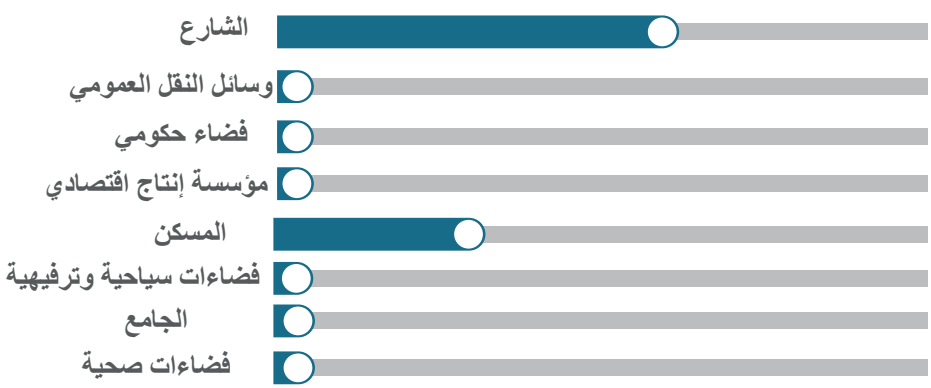

المكان	النسبة
الشارع	42,9%
وسائل النقل العمومي	2,4%
المؤسسات التربوية	9,5%
فضاء حكومي	4,8%
مؤسسة إنتاج اقتصادي	7,1%
المسكن	26,2%
فضاءات سياحية وترفيهية	2,4%
الجامع	2,4%
فضاءات صحية	2,4%

وتحتل ولاية تونس مرة اخرى المرتبة الاولى في أحداث العنف المسجل في شهر افريل اين سجلت لوحدها نسبة 24% اي حوالي ربع مجموع احداث العنف المسجلة على امتداد الشهر يليها في ذلك بنسب متساوية كل كل من ولايات صفاقس وسيدي بوزيد اللذين سجل كل منهما نسبة 9.5% من المجموع ياتي بعدهما ولاية القصرين بنسبة 7.1% فولايات القيروان وسوسة أريانة وبنزرت ونابل والمهدية ومنوبة والمنستير بنسب متساوية للعنف بلغت ال 4.8% من المجموع العام للشهر.

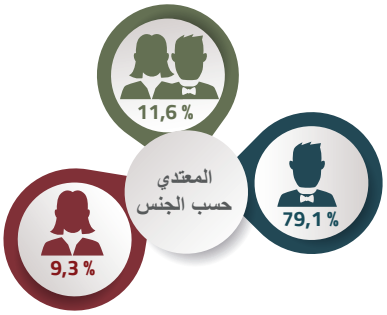

بن عروس	0%	أريانة	4,8%
تونس	24%	بنزرت	4,8%
منوبة	4,8%	زغوان	2,4%
باجة	0%	نابل	4,8%
سليانة	2,4%	جندوبة	0%
سوسة	4,8%	الكاف	4,8%
المنستير	4,8%	صفاقس	9,5%
سيدي بوزيد	9,5%	المهدية	4,8%
القيروان	4,8%	القصرين	7,1%
قابس	0%	تطاوين	0%
توزر	0%	مدنين	0%
قفصة	2,4%	قبلي	0%

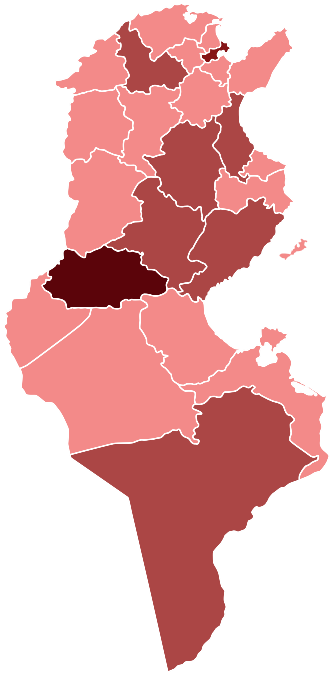

وامام غياب كل رؤية واضحة للسياسات العامة للحكومة فيما يتعلق بالجائحة الصحية وبتداعياته الاجتماعية والاقتصادية وفي ظل صعوبة رؤية اي بوادر انفراج للازمة السياسية التي تعيش على وقعها البلاد منذ اكثر من 3 اشهر ومع تواصل سياسة الافلات من العقاب وتوسع الهوة بين المواطن واصحاب القرار وتعالي منسوب عدم الثقة بصفة عامة، فستكون الفترة القادم إطار لتغذية كل ما هو سلوك يقوم على الفردنية الأمر الذي من شأنه أن يضاعف أكثر من منسوب العنف الاقتصادي (سرقة براكاجات..)

هذا ومن شأن عدم وضوح الرزنامة المدرسية والتمديد في العطلة المدرسية والابقاء على الأطفال داخل المنزل ان تكون من العوامل التي تضاعف في منسوب العنف اللامرئي المسلط على الطفل وتخلق أطر جديدة لاعتداء على طفولته.

الخاتمة

في المحصلة، ومع انتشار وباء كورونا اكتمل تقريبا المشهد التراجيدي الذي اصبحت تعيشه البلاد جراء الازمة الشاملة والمعقدة وتمثل ادارة ازمة كوفيد رصاصة الرحمة التي ستطلق على المنظومة السياسية والتي اثبتت قصر نظرها في معالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والاستجابة الى مطلب العدالة الاجتماعية الذي يمثل ابرز استحقاقات ثورة 2011. وقد تكون ازمة كوفيد في موجتها الثالثة القادح لانفجار اجتماعي مرتقبخاصة امام الزيادة المهولة لإعداد ضحايا كوفيد وكذلك لصعوبة الحصول على فرصة للتحليل وأُخرى للتلقيح.

منهجيـة احتسـاب علمية جديدة :

بدايـة مـن شـهر مـارس اعتمد المرصـد الاجتماعـي التونسي بالمنتـدى التونـسي للحقـوق الاقتصادية، لمنهجية احتساب علمية جديدة وفيما يلي بسطة على قواعدها:

المفاهيم :

التحـركات العفويـة : تتسـم بالمباغـة و سرعـة التحـرك نتيجة حـالات الغضب الجماعـي القصوى والاحتقـان الـذي يولدهـا الا أنهـا محـدودة في الزمـان و المـكان وتسـعى إلى الإثارة ولفـت الإنتباه والتعبئـة الإجتماعيـة وتتميـز بطابعهـا السـلمي الا أنهـا تتفـاوت في معـالم تطويـر الاحتجاج بما في ذلك ممارسة العنف.

التحـركات المنظمـة : تحـركات كانـت بالأسـاس عفويـة إلا أنهـا تطـورت وطورت آليـات فعلها في الزمـان والمـكان وتوفـرت عـلى القـدرة عـلى تنظيـم الإحتجـاج والإعـداد لـه وتسـعى إلى تطويـر التعبئة المضادة إلا أنها تبقى في الأساس سلمية.
تتميـز بوسـائلها التنظيميـة و قدرتهـا عـلى ضـمان إسـتمرار فعلهـا و اعـادة التعبئـة مـن جديـد من أجل نفس الأسباب.

التحـركات العشـوائية : هـي التحـركات العنيفـة والتـي تجعـل مـن العنـف المضاد إحـدى آليات فعلهـا وهـي في الغالـب ردود فعـل مبـاشرة توظـف كل الإمكانـات مـن أجـل المواجهـة وتحقيق أهدافها لكنها في الغالب تفتقد عناصر التنظيم والبرنامج والوسائل الواضحة.

منهجية الاحتسـاب :

يحدد التحرك طبقا لشكل الاحتجاج، المكان ومدته في الزمن.

التحـرك الاحتجاجـي يمكـن ان يـدور في اكـثر مـن مـكان وبالتـالي يتـم احتسـابه اكثر من مـرة، أي بحسب عدد الأطر التي شهدت تحركات احتجاجية.

التحرك الاحتجاجية الذي يمتد على اكثر من يوم يتم احتسابه يوميا على انه تحرك جديد.

كل تغيير في الشكل الاحتجاجي للحركة الاحتجاجية يتم احتسابه كتحرك احتجاجي جديد.

منهجية الرصد بالنسبة للهجرة غير النظامية

عمليات الاجتياز المحبطة :

يقع الاعتماد على بلاغات وزارة الداخلية وتصريحات الناطق الرسمي للحرس الوطني في مختلف وسائل الاعلام. ولا تتضمن في الاغلب معطيات تفصيلية (الجنس والفئات العمرية والجهات التي ينحدر منها المهاجرون ...)

الواصلون الى السواحل الأوروبية :

هياكل عديدة تصدر معطيات رقمية حول الواصلين الى أوروبا مثل المفوضية السامية للاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ووزارات الداخلية في الدول الأوروبية والوكالة الاوربية لمراقبة السواحل.

تبقى الأرقام المقدمة تقريبية وتحتاج الى تحيين متواصل حسب الأرقام الصادرة عن الهياكل الرسمية والمدنية التي قد تصدر في تقارير لاحقة لكنها تقدم قراءة للتطور والتغيير في ديناميكيات الهجرة غير النظامية.

الأرقام اللامرئية: هي اعداد المهاجرين التي تصل الى السواحل الأوروبية دون ان تمر عبر السلطات المحلية او الهياكل الأممية ولا نجد لها اثرا في إحصاء وهي ارقام هامة وتختلف حسب تكتيكات شبكات تهريب المهاجرين. كما تضم أيضا عمليات الانطلاق من السواحل التونسية والتي تنجح في الإفلات من الرقابة الأمنية الصارمة او تلك التي يقع منع اجتيازها دون ان تصدر في بلاغات او دون أن يقع الإعلان عنها.